مؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة بين مرحلة الإصلاحات والتَّنظيمات
الصَّدارة العُظمى أنموذجًا

د. حسن بربورة
دكتوراه تاريخ الدولة العثمانية
جامعة يحي فارس
المدية - الجمهورية الجزائرية

بيانات الأطروحة

أطروحةٌ مُقدَّمةٌ لنيل شهادة الدُّكتوراه
الطَّور الثَّالث نظام (LMD)
تخصُّص تاريخ الدَّولة العثمانيَّة
السَّنة الجامعيَّة: ١٤٤٤-١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٣-٢٠٢٤م

الباحث:	حسن بربورة
إشراف:	الأستاذ الدكتور الغالي غربي
التخصص:	تاريخ الدَّولة العثمانيَّة
عدد الصفحات:	٣٥٦ صفحة
لجنة المناقشة:	الدكتور محمَّد بوطيبي
	الدكتور حكيم بن الشَّيخ
	الدكتورة ليلى خيراني
	الدكتور درَّاجي بلخوص
	الدكتورة دليلة بوجناح

تهدف الدِّراسة إلى بحث تطوُّر مؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة من مرحلة الإصلاحات وحتى فترة التَّنظيمات، واستعراض تاريخها تحليلاً وتفسيرًا، من أجل فهم سِرِّ استمرار الدَّولة خلال القرن التَّاسع عشر، رغم حالة الضَّعف التي كانت تعيشها، ومن أهمِّ تلك المؤسَّسات: الصَّدارة العظمى (الحكومة)، التي تأتي في الدَّرجة الثَّانية في نظام الحكم العثماني بعد مؤسَّسة السُّلطان، بل تعدَّتها أحيانًا خلال بعض الفترات من القرن التَّاسع عشر، وغدت محور كُلِّ المؤسَّسات الإداريَّة والسياسيَّة، من خلال الصَّلاحيات الواسعة التي مُنحت إياها خلال مرحلة التَّنظيمات (١٨٣٩-١٨٧٦م)، وإن شهدت تراجعًا خلال العهد الحميدي (١٨٧٦-١٩٠٩م).

كلمات مفتاحية: الدَّولة العثمانيَّة؛ مؤسَّسات الحُكمِ؛ الإصلاحات، التَّنظيمات، الصَّدارة العُظمى

معرِّف الوثيقة الرقمي: 10.21608/kan.2024.278678

مُقدِّمَةُ

شَغَلَ التَّاريخ العُثماني أهمِّيَّةً ومَكَانَةً كبيرةً ضمن الإطار العام للتَّاريخ العالمي فالدَّولة العثمانيَّة هي الدَّولة الوحيدة التي استطاعت أن تُؤسِّسَ في التَّاريخ الحديث أطول الدُّول عمرًا في العالم، فوق أراضٍ ذات أهميَّةٍ استراتيجيَّة، امتدَّت من الأناضول لتشمل أراضي واسعةً في آسيا، أوربا وأفريقيا، وعاشت كثيرٌ من المناطق حقبةً طويلةً تحت الحُكم العثماني، في ظلِّ مُجتمعٍ إسلاميٍّ مُتعدِّدِ الثَّقافات واللُّغات، ومنذ أن أصبحتْ ذات هياكل تنظيميَّةٍ رسميَّةٍ عَقِبَ نقل عاصمتها من مدينة "سُوغُوت" Sögüt إلى "بُورصة" Bursa في عهد أورخان الغازي (١٢٨١-١٣٦٢م)، حَرِصَ السَّلاطين على هيكلتها بالعديد من المؤسَّسات الإداريَّة والعسكريَّة، وكان من أهمِّ تلك المؤسَّسات الصَّدارة العُظمى (الوزارة).

وكان أوَّلُ من تقلَّد منصب البيروان Pervâne (الوزير) هو "علاء الدين" في عهد أورخان الغازي، ثمَّ تطوَّر اللَّقب -كما يُشير المؤرِّخ مراد جه دوسون- فتلقَّب "خليل جندرلي الكبير" في عهد السُّلطان مراد الأوَّل (١٣٦٠-١٣٨٨م) "بالوزير الأوَّل" Ulu Vezîr تمييزًا له عن باقي الوزراء، كما تلقَّب ابنه علي باشا جندرلي من بعده باسم "الوزير الأعظم" Vezîri A'zem. كما عرف منصب الصَّدارة تطوُّراتٍ هامَّةٍ خلال القرنين ١٥-١٦م، وخلال القرنين ١٧-١٨م ظلَّ منصب الصَّدارة من أعلى المناصب والمقامات في الدَّولة العثمانيَّة بعد السُّلطان، حتَّى قال عنه الرَّحالة الفرنسي "جون تيفينو" Jean Thévénot في مُذكِّراته خلال القرن السابع عشر الميلادي: «كُلُّ قَضَايَا الدَّولة في يَدِهِ ... يَتَرَأَّسُ دِيوَانَ الدَّولَةِ، وَلَا يَنقُصُهُ إلَّا اللَّقب».

لكن ومنذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وبعد أن صار الإصلاح والاتجاه نحو التَّحديث في مؤسَّسات الدَّولة أمرًا لا عودة عنه في نظر السُّلطة، تراجعت مكانة الصَّدر الأعظم لفترةٍ حين عُيِّن كرئيس للوزراء، ووزعت سلطاته بين النُّظَّار، لكن لعبت الصَّدارة العظمى بعد إضفاء الطابع المؤسَّسي عليها عهد السُّلطان محمود الثَّاني تكيفا مع حركة الإصلاح دورًا مهمًّا في سياسة ودبلوماسيَّة الدَّولة العثمانيَّة.

بل غدا "الباب العالي" منتصف القرن التاسع عشر الميلادي أهمُّ أحيانًا من السَّراي السُّلطاني، حين صارت الصَّدارة محور كُلِّ المؤسَّسات الإداريَّة والسياسيَّة، خاصَّةً في فترة "التَّنظيمات" (١٨٣٩-١٨٧٦م) وما رافقها من حركة إصلاحٍ سياسيٍّ وإداريٍّ وإصدارٍ للَّوائح والتَّشريعات، وهذا بعد أن احتلَّ البيروقراطيُّون أهمَّ مواقع النَّشاط الإداري والسِّياسي، ومع أنَّ هاته النُّخب الجديدة التي قادت تحديث الدَّولة تنحدر من أبناء جسم الكُتَّاب (الإدارة الدِّيوانيَّة القديمة)، فإنَّ تدريبها على العلوم الحديثة أدَّى إلى تلاشي جهاز الإدارة الدِّيواني، وما عادت في خدمة السُّلطان بقدر ما أصبحت شريكًا في قيادة أمور الدَّولة، وفي جميع الحالات آمنت تلك النخبة بضرورة الإصلاح، وبذلوا فيه كُلَّ ما في وُسعهم لإرساء قواعده عبر مؤسَّسة "الباب العالي" لا "القَصر"، وكان نجاحهم يمرُّ عبر معالجة المشكلات الدَّاخليَّة، ومراعاة المشاكل الإقليميَّة، وأكثر من هذا انفتاحهم على الغرب، الذي استطاع اختراق النُّخبة العثمانيَّة ورجال الإدارة في الدَّولة.

ما سبق أعطاني رغبةً في البحث أكثر في الموضوع، وأَختَارُهُ كموضوعٍ لأطروحة الدُّكتوراه بعنوان: (مؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة بين مرحلة الإصلاحات والتَّنظيمات، الصَّدارة العُظمى أُنموذَجًا).

دواعي اختيار الموضوع

أسبابٌ موضوعيةٌ وذاتيةٌ كثيرةٌ كانت وراء اختيار الموضوع لعلَّ أبرزها: الميل والرَّغبة للبحث في التَّاريخ العثماني، وبشكلٍ خاصٍّ دراسة الجوانب المتعلِّقة بمؤسَّسات الحُكم والإدارة. أمَّا الأسباب الموضوعيَّة فمن أهمِّها:

(١) محاولة فهم تطوُّر مؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة في ظِلِّ حركة الإصلاح العثماني الطَّويلة، والتي شهدت عدَّة مراحل، بدايةً بمحاولات الإصلاح التي فرضتها الحاجة الدَّاخليَّة، ثُمَّ محاولات النُّخبة العثمانيَّة اعتماد نموذج الإصلاح الأوربي من خلال تحديث المؤسَّسة العسكريَّة ومؤسَّسات الدَّولة الأخرى؛ وأخيرًا الإصلاحات المفروضة فرضًا؛ وباتفاقاتٍ دوليَّةٍ من طرف الدول الأوربيَّة؛ وهي ما عُرف اصطلاحًا بمرحلة التَّنظيمات.

(٢) قلَّة الدِّراسات حول مُؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة -تحديدًا مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى- بمهامها وصلاحيَّاتها المتشعِّبة إداريًّا وسياسيًّا؛ والتي لم تُعط حقَّها من الدراسة من قِبَل الباحثين؛ رغم أهمِّيتها كطرفٍ ثابتٍ وأساسيٍّ في نظام الحُكم العثماني، وأهميَّة التَّعرُّف على تطوُّراتها لفهم الصِّراع بين تيار المحافظين وتيار الإصلاحيِّين بمختلف توجُّهاتهم الإيديولوجية، وموقف مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى في ظلِّ كل تلك التَّجاذُبات.

أهداف وأهمِّيَّة الدِّراسة

محاولة إبراز دور مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى في الدولة العثمانية سياسيًا وإداريًا ودورها في تحمُّل أعباء الحكم خاصَّةً خلال فترة التَّنظيمات، فرغم الكَمِّ الهائل من الدِّراسات التي تناولت تاريخ المسألة الشَّرقيَّة، إلَّا أنَّه ولأسباب عديدةٍ فإن تلك الكتابات لم تُركِّز على الجُهود الدُّبلوماسيَّة لمؤسَّسة الصَّدارة نفسها في الصراعات الدُّوليَّة التي نشبت خلال القرن التاسع عشر الميلادي، أو أنَّها بحثت هذا الدَّور أحيانًا من زاوية كَونِهِ أَثَرًا مُعرقِلًا للطُّموحات السِّياسيَّة للدُّول الأوربيَّة.

تكمن أهميَّة الدراسة أيضًا في الفترة المعالجة، فقد بدأ القرن التاسع عشر الميلادي والدَّولة العثمانيَّة تعاني من مشاكل داخليَّةٍ وخارجيَّةٍ عديدة، لعلَّ أبرزها: انتشار حركات التَّحرُّر بين الشُّعوب الخاضعة لها، خروج والي مصر محمد علي باشا على سلطة الدَّولة ومحاولته إيجاد سُلطَةٍ مُوازيةٍ أو بديلةٍ عنها، إضافةً للحروب الروسيَّة العثمانيَّة المتوالية؛ وآخرها حرب ٩٣ (١٨٧٧-١٨٧٨م)، زيادةً على ضغوط دول أوربا الاستعماريَّة لتفكيك الدَّولة والسَّيطرة عليها.

محاولة سدِّ النَّقص الذي تعاني منه المكتبة العربيَّة عامَّة والجزائريَّة خاصَّةً في دراسة المؤسَّسات العثمانيَّة، حيث انصرف أغلبُ المؤرِّخين العرب لإعادة كتابة التَّاريخ الوطني والتَّواريخ المحليَّة، ولم يَعْتَنِ العديدُ منهم بالتَّطوُّرات التي عرفتها الدَّولة العثمانيَّة في المركز، والتي لا شك أنَّها أساسيَّةٌ لِفَهْمِ التَّطوُّرات التي شهدها تاريخ الوطن العربي الحديث.

كما تأتي أهميَّة هذا النَّوع من الدِّراسات، كونها تحاول التَّركيز أكثر على تطوُّر المؤسَّسات الحاكمة في الدَّولة في ظل حركة الإصلاح العثماني، في محاولةٍ لتصحيح عددٍ من الأخطاء الشَّائعة ومحاولات تشويه صورة الدَّولة العثمانيَّة التي كرستها كثيرٌ من الكتابات الاستشراقيَّة، وردَّدتها بعض الكتابات العربيَّة التي استقت من مدرسة الاستشراق الغربي، ومن طروحاته الثَّقافيَّة في هذا المجال.

الإطار الزماني والمكاني

تنطلق حدود الدِّراسة من تاريخ بداية حركة الإصلاح العثماني في عهد السُّلطان سليم الثَّالث (١٧٨٩-١٨٠٨م)، وما عُرِفَ اصطلاحًا بالنِّظام الجديد nizâm-i cedid، والذي كان نتاجًا للتَّعبئة الواسعة التي قام بها العثمانيون منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي للاستعاضة عن الانكشارية، وهو ما انبأ عن النُّظم اللَّاحقة للنظام الجديد في عهد سليم الثَّالث، ثم جيش التَّجنيد الإجباري لمحمود الثَّاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) واستمرار حركيَّة إصلاح المؤسَّسات خلال فترة التَّنظيمات، وحتى نهاية العهد الحميدي ١٩٠٩م، وهو الأمر الذي أدَّى بنا إلى توسيع نطاق الدراسة، وترجيح كفَّة موضوع الإصلاح.

إشكاليَّة الدِّراسة

منذ انكسار "كَارْلُوفْجَه" Karlofça (١٦٩٩م) –حين اضطرَّت الدَّولة العُثمانيَّة للتَّنازُلِ عن بعض أراضيها وسط أوربا بما في ذلك هَنْغَاريَا– تزعزعت ثِّقة العُثمانيين بِقُوَّتِهِم وأدركوا ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي، كما اضطرُّوا للتَّفكير في الإصلاحات على النَّمط الأوربي خُصُوصًا عسكريًا، وقد ظلَّت مُحاولات الإصلاح تلك مُتعثِّرةً طيلة القرن الثامن عشر الميلادي، نتيجة اصطدامها بالمؤسَّستين العسكريَّة والدِّينيَّة، وكان من نتائج ذلك لاحقًا ظهور عهد التَّنظيمات (١٨٣٩–١٨٧٦م) الذي تراجع فيه دورُ السُّلطان وأخذ الصَّدر الأعظم يحِلُّ محلَّه، بل ويأخذ مكانته في الإشراف على أجهزة الدَّولة، وإن كانت سُلطَةُ الصَّدر الأعظم سُلطَةُ تفويضٍ، يمُكن حِرمَانهُ منها في أي وقتٍ.

وَلَعِبَ الصُّدور العِظَام بأفكارهم المتأثِّرة بالحداثة والتَّنوير الأوربي، دورًا كبيرًا في سياسة الدَّولة ودبلوماسيتها خلال القرن التاسع عشر الميلادي، من أمثال مصطفى رشيد باشا (١٨٤٦-١٨٥٧م) الذي صاغت أفكاره (خط كلخانة ١٨٣٩م) في عهد السُّلطان عبد المجيد، ومحمد أمين عالي باشا (١٨٥٢-١٨٧١م) الذي ساهم في الإعلانات والإصدارات التَّنظيميَّة والقانُونيَّة فيما بعد، وأهمُّها (الخط الهمايوني ١٨٥٦م) الذي ركَّز على المساواة بين الجماعات والطَّبقات، أيضًا فؤاد باشا (١٨٦١-١٨٦٦م) الذي أشرف على (قانون الولايات ١٨٦٤م)، والذي نَصَّ على وجُودِ مَجَالِسَ إِدَارِيَّةٍ مُنتَخَبَةٍ، وما تَبِعَهُ من قوانين تُنَظِّمُ أحوال "التَّبعَةِ العُثمانيَّة" في عهد السُّلطان عبد العزيز، إضافةً لمدحت باشا الذي ناضل في سبيل إعلان دستور ١٨٧٦م (المشروطيَّة الأولى)، وبالتالي ما عاد هؤلاء الصُّدور في خِدمة السُّلطان، بقدر ما أصبحُوا شُركاء في قيادة أمور الدَّولة.

كما عادت مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى لِتَشهَدَ خُفوتًا وتراجعًا في دورها خلال العهد الحميدي (١٨٧٦-١٩٠٨م) بسبب الأزمات المُتعدِّدة، ما شكَّل واقعًا جديدًا في الدَّولة ودفع بالسُّلطان والطَّبقة السِّياسيَّة العثمانيَّة إلى طرح أكثر من تساؤلٍ حول مدى نجاعة سياسة تغريب المؤسَّسات والمجتمع التي سلكها الصُّدور العظام الإصلاحيون في الباب العالي خلال فترة التَّنظيمات.

ممَّا سبق تناقش الدِّراسة إشكاليَّة: **دور ومكانة مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى في نظام الحكم العثماني خلال القرن التاسع عشر الميلادي؟ ومدى علاقتها باختلال موازين القوة داخليًا وخارجيًا؟ وما أهداف ومنطلقات الإصلاحات التي روَّج لها الصُّدور العظام الاصلاحيُّون؟ وهل كانت إصلاحاتهم في نهاية المطاف تقويةٌ أم إضعافٌ للدولة؟**

وهذه الإشكاليَّة الرئيسيَّة تقودنا لطرح بعض التَّساؤُلات الفرعيَّة أهمُّها:

- كيف كانت الأوضاع السياسيَّة في الدَّولة العثمانيَّة مطلع القرن التاسع عشر الميلادي داخليًا؟ وما أبرز التَّحديات التي واجهتها الدولة خارجيًا؟ وكيف كان واقع الإصلاح العثماني قبل عهد التَّنظيمات؟ وكيف تطوَّر الهيكل التَّنظيمي للصَّدارة العظمى منذ مرحلة الإصلاحات؟ وما أهمُّ الأدوار الإصلاحية التي

لعبتها في جهاز الحُكمِ خلال القرن التاسع عشر الميلادي؟

- مَنْ هُمْ أَبرَزُ الصُّدور العظام خلال القرن التاسع عشر الميلادي؟ وما موقفهم من التَّنظيمات؟ وهل يتحمَّلون مسؤُوليَّة ضُعف وانهيار الدَّولة لاحقاً؟ وهل كان تراجع تأثير مؤسَّسة الصَّدارة خلال العهد الحميدي (١٨٧٦-١٩٠٨م) راجعٌ لاستبداد السُّلطان؟ أم لفشل سياسة تغريب المؤسَّسات والمجتمع التي سلكها الباب العالي خلال فترة التَّنظيمات؟

الدِّراسات السَّابقة

استقطب تاريخ الدَّولة العثمانيَّة العديد من المؤرِّخين والباحثين ماضيًا وحاضرًا ولا يزال، لكن وعلى الرُّغم مِمَّا أُلِّف في تاريخ العُثمانيِّين، يبقى موضوع مؤسَّسات الحُكم (الصَّدارة العُظمى تحديدًا) بحاجةٍ إلى مزيدٍ من الدِّراسة والتعمُّق، رغم أنَّ عددًا قليلًا من الدِّراسات قد تناولته إمَّا في سياقٍ عامٍّ، أو من خلال دراسة فتراتٍ زمنيَّةٍ مُحدَّدَةٍ، سابقةٌ للقرن التاسع عشر الميلادي نذكر منها:

- نبيل سعدون، مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى في الدَّولة العثمانية خلال القرنين ١٦-١٧م، إشراف: فتيحة الواليش، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر٢، ٢٠١٥-٢٠١٦م.
- وليد خالد خضر خلف البياتي (رحمه الله)، منصب الصَّدر الأعظم وأثره في نظام الحكم العثماني حتى عهد التَّنظيمات، إشراف: يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني، رسالة ماجستير، جامعة تكريت العراق، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.
- إيناس زكريا الصمادي، صدارة آل كوبرولي في العهد العثماني ١٦٥٦-١٧٠٢م إشراف: وليد صبحي العريض، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة اليرموك الأردن، ٢٠٠١-٢٠٠٢م.
- رشيد ميكائيل محمد عبدي، مصطفى رشيد باشا ودوره في السِّياسة العثمانيَّة ١٨٠٠-١٨٥٨م، إشراف: إبراهيم العدل المرسي ورياض محمد الرفاعي، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة القاهرة، ٢٠١٣-٢٠١٤.

منهج البحث

أمَّا عن المنهج المتَّبع في الدراسة فقد اعتُمِدَ بعد جمع المادة العلميَّة من مصادرها المتعدِّدَة على المنهج الوصفي أساسًا، إلى جانب المنهج التَّحليلي، الذي يقوم على استنباط الأحداث من المصادر والمراجع، ثم تحليلها وتوظيفها تاريخيًا، وهو ما ساعدنا في دراسة تطوُّر مؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة (الصَّدارة العُظمى) في ظلِّ حركة الإصلاحات والتَّنظيمات.

خطَّة الدِّراسة

اشتملت خطَّة الدِّراسة على مُقدِّمةٍ، أربعة فصولٍ ضمَّت عدة مباحث تعالج مواضيع البحث، إضافةً إلى الخاتمة، الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

فجاء **الفصل الأوَّل** بعنوان: (**الأوضاع السياسيَّة في الدَّولة العثمانيَّة وإصلاح المؤسَّسات مطلع القرن التاسع عشر الميلادي**) ضمَّ ثلاثة مباحث، بدايةً بالأوضاع الداخليَّة في الدَّولة العثمانيَّة في المبحث الأوَّل، وأهمَّ التَّحديات الخارجيَّة وأثرها على سياسة الدَّولة في عهد السُّلطان محمود الثَّاني في المبحث الثَّاني، وصولًا إلى تحديد أهمَّ ملامح الإصلاح العثماني قبل عهد التَّنظيمات في المبحث الثَّالث.

أمَّا **الفصل الثَّاني** فكان بعنوان: **(المؤسَّسات الحاكمة في الدَّولة العثمانيَّة)**، وجاء ضمن خمسة مباحث، تتناول أهمَّ مُؤسَّسات الحُكمِ العثماني، بدايةً بمؤسَّسة السُّلطان عصب النِّظام السِّياسي، ثم مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى (الحكومة العثمانيَّة)، كما تطرقنا لتطوُّرات المؤسَّسة العسكرية منذ التَّأسيس، أي منذ أن أَحدَثَ العُثمانيُّون جيشهم النِّظامي وحتى القرن التاسع عشر الميلادي، وأهم الإصلاحات التي عرفتها منذ إلغاء فِرَق الانكشاريَّة سنة ١٨٢٦م، ويستعرض المبحث الرَّابع: المؤسَّسة الدينيَّة ودورها في نظام الحُكمِ خلال القرن التاسع عشر الميلادي، أمَّا المبحث الخامس والأخير فيتناول المؤسَّسات المحليَّة (حكومات الأقاليم) ودورها في إدارة الولايات خلال القرن التاسع عشر الميلادي، حتى ظُهور البلديات العثمانيَّة الحديثة.

وجاء **الفصل الثَّالث** بعنوان: **(الصَّدارة العُظمى بين القوة والتَّراجع، من مرحلة الإصلاحات إلى التَّنظيمات)**، ويتناول من خلال ثلاثة مباحث رئيسيَّة، أولًا: التَّطوُّر التَّاريخي لمؤسَّسة الصَّدارة العُظمى حتى عهد التَّنظيمات، أمَّا المبحث الثَّاني فيتناول: تطوُّر الصَّدارة خلال عهد التَّنظيمات (١٨٣٩-١٨٧٦م)، حيث يبحث في دور المثَّقفين اللِّيبراليين في الصَّدارة (الحكومة)، وَشَكْلِ وَدَوْرِ مجلس الوزراء، في حين يتناول المبحث الثَّالث: (الصَّدارة العُظمى خلال العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٨م) تراجع دور الصَّدارة، وإعادة تنظيمها أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

وأخيرًا جاء **الفصل الرَّابع** بعنوان: **(نماذجٌ من الصُّدور العِظَام خلال القرن التاسع عشر الميلادي)** ويستعرض مسيرة أبرز الصُدُور العِظَام، ومواقفهم من أهمِّ الأحداث والتَّحوُّلات السِّياسيَّة في الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، بدايةً بالصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (١٨٤٦-١٨٥٨م) عهد السُّلطان عبد المجيد في المبحث الأوَّل، ثمَّ الصَّدر الأعظم محمد أمين عالي باشا (١٨٥٢-١٨٧١م) عهد السُّلطان عبد العزيز في المبحث الثَّاني والصَّدر الأعظم مدحت باشا (١٨٧٢-١٨٧٧م) عهد السُّلطانين عبد العزيز وعبد الحميد الثَّاني من بعده، في المبحث الثَّالث والأخير، أمَّا **الملاحق** فاشتملت على عددٍ من الصُّور الخرائط، الجداول والمخطَّطات التَّوضيحيَّة، التي ساعدت على توثيق دراسة الصَّدارة العُظمى خلال القرن التاسع عشر الميلادي.

نقدٌ وتقييمٌ لأهمِّ المصادر

رغم أنَّ ظروفًا خاصَّةً قد أعاقت السَّفر إلى الأرشيف العثماني في إستانبول، والمراكز الأخرى بسبب جائحة كورونا، إلَّا أنَّنا استفدنا من بعض الوثائق المنشورة وعددٍ من الدراسات المهمَّة، التي اعتمدت الوثائق العثمانيَّة، ومن أهمِّها نذكر:

مذكِّرة رشيد باشا إلى وزير خارجية بريطانيا اللورد بالمرستون، والمؤرخة في ١١ أوت ١٨٣٩م، مكتب السِّجلات العامَّة في انجلترا.

Public Records England, N: F.O. 78/383

وهي رسالةٌ باللغة الفرنسية ضمن ٧ صفحات، وجَّهها مصطفى رشيد باشا أثناء إقامته كسفيرٍ في لندن قبيل عودته إلى إستانبول إلى وزير خارجيَّة بريطانيا "بالمرستون"، وقد عثر عليها المؤرخ التُّركي **Turgut Subasi** أثناء إعداد بحثه حول العلاقات الانجليزية العثمانية، وتُناقشُ وضع الدَّولة العثمانيَّة خلال تلك الفترة، وأفكار رشيد باشا الإصلاحيَّة ورغبته في إعطاء شكلٍ جديدٍ لها، من خلال إقامة علاقاتٍ وُدِّيَةٍ مع بريطانيا، وطلب الدَّعم من بالمرستون.

لائحة الإصلاح المقدَّمة من طرف الصَّدر الأعظم خير الدين باشا التونسي للسُّلطان عبد الحميد الثَّاني، والمؤرخة في ٢١ جمادي الآخرة ١٢٩٦هـ/١٢ جوان ١٨٧٩، أرشيف رئاسة الوزراء بإستانبول.

Basbakanlik Arsivi-Istanbul

والمنشورة في كتاب "خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسيَّة وتركيَّة نادرة"، للمؤرِّخ التُّركي أتيلا جتين، ويعرض فيها الصَّدر الأعظم خير الدين باشا أواخر عهده بالصَّدارة (جوان ١٨٧٩م) للسُّلطان عبد الحميد الثاني أهمَّ الصُّعوبات التي واجهته في تأدية مهامه، وأهم مطالبه الإصلاحية لتحسين أوضاع الدولة.

كتب القوانين العثمانيَّة: ومنها مجموعة قانون نامة آل عثمان، الدُّستور العثماني، والقانون الأساسي (دستور ١٨٧٦م)، وقد أفادتنا جميعها في أغلب فصول الدِّراسة، بالرُّجوع إلى نصوص القوانين الأصليَّة، خاصَّةً ما تعلَّق منها بتطوُّرات الصَّدارة العُظمى ومؤسَّسات الحُكم.

"تاريخ جودت": ويقع في اثني عشر جزءًا، وتكمن أهمِّيته في أنَّ مؤلِّفه كان المؤرِّخ الرَّسمي للدَّولة العثمانيَّة واستند على السِّجلات الرسميَّة في عرضه للأحداث، ووردت في الكتاب معلوماتٌ جيِّدةٌ عن المؤسَّسات الإداريَّة في الدَّولة بما فيها مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى، وأهمِّ الصُّدور العِظَام الذين شغلوا المنصب وطبيعة الأدوار التي قاموا بها، واعتمدت الدِّراسة بصفةٍ أخصَّ على الجزء الأوَّل من الكتاب والمطبوع سنة ١٨٩٠م.

تحوُّلات الفكر والسياسة في الدولة العثمانية (رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السُّلطان عبد الحميد الثَّاني): وأصل الكتاب التقرير المعروف باسم (معروضات)

MA'RÛZÂT, Hazirlayan: Yusuf Halaçoğlu, çağri yayinlari, Turbe-Istanbul, 1980.

والذي أعدَّه الفقيه والمؤرِّخ ورجل الدَّولة أحمد جودت باشا **Ahmet Cevdet Paşa** ، بطلب من السُّلطان عبد الحميد الثاني، حيث يقدم عرضًا وتحليلًا للأوضاع السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة في الدولة العثمانيَّة، منذ إعلان التَّنظيمات وحتى جلوس السُّلطان عبد الحميد، كما يُوضِّح سياسة الدُّول الكبرى تجاه الدَّولة، والمداخل القانونيَّة التي استغلتها لتفكيكها، وأثر تخلِّي النُّخبة العثمانيَّة المثقَّفة عن الثَّقافة الأصيلة والاندفاع نحو التَّغريب بزعم إصلاح المؤسَّسات، ويكتسب التَّقرير أهمِّيته من العهد الذي كُتِبَ فيه، والسُّلطان عبد الحميد الذي قُدِّمَ له، وكاتب التَّقرير نفسه المعاصر لخمسةٍ من السَّلاطين العُثمانيين.

خير الدين باشا التُّونسي من خلال وثائق تونسيَّة وتركيَّة نادرة: للمؤرخ التركي أتيلا جتين، والذي يُقدِّم فيه شخصيَّة خير الدين التونسي وأعماله وآثاره، وجهوده الإصلاحيَّة في تونس أولًا، ثم لتجربته في الصَّدارة العُظمى (١٨٧٨-١٨٧٩م) في عهد السُّلطان عبد الحميد، في فترةٍ حرجةٍ بلغ فيها التَّراجع العثماني أوجَّه، وقد سعى المؤلف إلى الإحاطة بإنجازات خير الدين في الدولة العثمانية، وباللَّوائح الإصلاحية التي قدَّمها إلى السُّلطان عبد الحميد الثَّاني، ومجالات إعادة تنظيم الإدارة.

مشهدٌ عامٌّ عن الإمبراطوريَّة العثمانيَّة

Tableau General de L'Empire Ottoman

للمترجم الأوَّل للقنصليَّة الآسوجية (السُّويدية) "مرادجه دوسون" *Mouradja Dóhsson*، وقد نشر في سبعة مجلَّداتٍ بباريس بين سنوات (١٧٨٨ – ١٨٢٤م) وتضمَّن الجزء السَّابع بالأخصِّ –إذ تتحدَّث بقية الأجزاء عن الدِّين الإسلامي والعبادات- معلوماتٍ قيّمةٍ ومُوثَّقةٍ عن المؤسَّسات الإداريَّة العثمانيَّة أغنت بعض فصول الدِّراسة، وهو الجزء الذي تُرجِمَ إلى اللُّغة العربيَّة، وحمل عنوان: نظام الحُكم والإدارة في الدَّولة العثمانيَّة في عهد مراد جه دوسون، وصدر سنة ١٩٤٢م، ويتناول بالوصف: السُّلطان البلاط، الصَّدر الأعظم، الوُزراء، الدِّيوان، الجيش البحريَّة، وعلاقات الدَّولة العثمانيَّة مع الدُّول الأجنبيَّة.

الإصلاح البيروقراطي في الإمبراطوريَّة العثمانيَّة الباب العالي (١٧٨٩-١٩٢٢)

Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire The Sublime Porte 1789-1922.

للمؤرخ كارتر فيندلي *Findley V.Carter*، ويتناول فيه وعبر ثمانية فصولٍ كاملةٍ، تطوُّرات الطَّبقة البيروقراطيَّة في الباب العالي (الحكومة العثمانيَّة) خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وقد استفادت منه الدِّراسة في الفصل الثَّالث خاصَّةً فيما تعلَّق بالتطوُّر التَّنظيمي للباب العالي خلال الفترة الدُّستوريَّة الأولى.

المجتمع الإسلامي والغرب دراسةٌ حول تأثير الحضارة الغربيَّة في الثَّقافة الإسلاميَّة

Islamic Society and the West; a study of the impact of western civilization on Moslem culture in the Near East

للمستشرقين البريطانيِّين هاملتون جب وهارولد بُووِن *Hamilton Gibb and Harold Bowen* وهو يؤرِّخ للسَّلطنة العثمانيَّة قبل أن تكتسحها المؤثِّرات الغربيَّة، مُعالجًا مسائل السُّلطة والمجتمع، ورغم أنَّ الدِّراسة تتوقَّف عند القرن ١٨م، إلَّا أنَّها تمهِّد السَّبيل إلى حدٍّ كبيرٍ لتفسير وتبرير التَّطوُّرات اللَّاحقة، كما يحمل الكتاب بين دفَّتيه دراسةً تحليليةً عن الحكومة المركزيَّة العثمانيَّة ومؤسَّساتها الإداريَّة، ويحوي مادَّةً جيِّدةً عن نشأة منصب الصَّدر الأعظم وطبيعة عمله، تمَّ توظيفها في الفصلين الثَّاني والثَّالث بالأخصِّ.

تاريخ الإصلاحات والتَّنظيمات في الدَّولة العثمانيَّة،

للسفير الفرنسي أنكه لهارد *Ankah Lahard*، ويُعدُّ من المصادر المهمَّة حول مُؤسَّسات الحُكم في الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، كَونَ مُؤلِّفه قضى عشرين سنةً كسفيرٍ لدولته في إستانبول، وَاكَبَ خلالها مسيرة الإصلاحات والتَّنظيمات، ورصد في كتابه مُجمَل التَّطوُّرات السِّياسيَّة، والخُطوات الإصلاحيَّة والتَّشريعات القانونيَّة التي صدرت بهذا الخُصوص في السَّلطنة العثمانيَّة، وَوَظَّف الكتاب بالأخصِّ في الفصلين الثَّاني والثَّالث.

الدَّولة العثمانيَّة في عصر الإصلاحات رجال النِّظام الجديد العسكري وأفكاره ١٨٢٦-١٩١٤م: للمؤرخة أوديل مورو *Odile Moreau* ويُعد من أحدث الدراسات التي تعالج موضوع الإصلاحات العسكريَّة والإداريَّة في الدَّولة العثمانيَّة، أو ما سُمِّيَ "النِّظام العسكري الجديد"، مُنطلِقاً من تاريخ القضاء على فيالق الإنكشاريِّين سنة ١٨٢٦م حتى أوائل الحرب العالميَّة الأولى.

إضافةً لما سبق فقد اعتمدت الدِّراسة عديد المراجع، والتي تنوعت بين: المذكرات الشَّخصيَّة، المراجع المتخصِّصة والعامَّة، المقالات العلميَّة، الرَّسائل والأطروحات الجامعيَّة، والتي لا يسع المجال لذكرها.

أهمُّ صُعوبات الدِّراسة

- صعوبة الحصول على بعض الوثائق من مصادرها، بسبب جائحة كورونا التي امتدَّت من نهاية السَّنة النَّظريَّة للدُّكتوراه، وحتى الانتهاء تقريبا من إعداد الدِّراسة، إلَّا أنني حاولت جاهدًا توظيف واستغلال بعض الوثائق المنشورة.
- من الصُّعوبات أيضًا مشكل التَّرجمة، خاصَّةً ما تعلَّق بترجمة بعض الوثائق عن اللُّغة العثمانيَّة، أو ترجمة بعض المقالات عن اللغة التُّركيَّة، إضافةً لترجمة بعض المصادر عن اللغتين الإنجليزية والفرنسية، لذا تمَّ الاستعانة ببعض الزملاء في التخصُّص، وبمواقع التَّرجمة المتخصِّصة أحيانًا أخرى.
- زخم المصطلحات المتعلِّقة بمؤسَّسات الحُكم؛ الوظائف الإداريَّة؛ الألقاب والأعلام العثمانيَّة، إذ تكمن الصُّعوبة في اختلاف كتابتها بعد التَّرجمة، التي قد لا تُوافِقُ النُّطقَ بالأبجديَّة التُّركيَّة، ما تطلَّب مُراجعتها كثيرًا، والمقارنة بين بعضها في المراجع والمعاجم، حتى لا تُحْمَلَ في غير معناها.
- تشعُّب مهام مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى من النَّاحية الإدارية، من خلال ارتباطها وتأثيرها في أجهزة الحكم العثماني كافَّةً وارتباطها أيضًا بالجوانب الدُّبلوماسيَّة العسكريَّة، الاقتصاديَّة، الاجتماعيَّة وغيرها، لذا فقد حرصت الدِّراسة على توضيح ماهية الدَّور الذي لعبته هاته المؤسَّسة خلال عهد التنظيمات، كمؤسَّسةٍ إداريَّةٍ في زمن الضَّعف، ومهامِّها الوظيفيَّة، ودورها في اتخاذ

القرارات السياسيَّة المختلفة، لأنَّه بعد عهد التَّنظيمات فقدت تأثيرها السَّابق في ظل ازدياد نفوذ قصر السُّلطان في يلدز.

نتائج الدراسة

فرض تَطَوُّر الدَّولة العُثمانيَّة عبر مسارها التَّاريخي الطَّويل، إيجاد نظام سياسي وإداري مَتَطَوِّرٌ تجلَّى في مُؤسَّساتها القويَّة، وحول ذلك يقول المؤرِّخ التُّركي "خليل إينالجيك" في كتابه (التَّاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدَّولة العثمانيَّة): "لَيسَ بِإمكَانِ أيَّ مُؤرِّخٍ الإدِّعَاءَ بأنَّ نِظَامًا سِيَاسِيًّا اِستَمَرَّ لِفَترَةٍ طَوِيلَةٍ جدًّا، مِثلَمَا اِستَمَرَّت الدَّولَةُ العثمانيَّة يمُكِنُ أن يَقُومَ عَلَى مُؤسَّسَاتٍ غَيرَ فَعَّالةٍ"، فليس مُبالغةً إذًا القولَ بأنَّ الدَّولة العثمانيَّة كانت من أكثر الدُّول في تاريخ الإسلام عنايةً بالمؤسَّسات في نظام حُكمِهَا، وقد أدرك العثمانيون ضرورة إصلاح مؤسَّساتهم، بعد الاختلالات الكبرى التي شهدتها الدولة، خاصَّةً منذ تزايد الاتِّصالات بينها وبين الدُّبلوماسيَّة الغربيَّة بعد الهزيمتين العسكريَّتين اللَّتين تعرَّضت لهما سنوات: (١٦٨٣-١٦٩٩)، (١٧١٦-١٧١٨م) وما عَرَفَتهُ من خسائر عسكريَّةٍ مُتلاحقةٍ خلال القرنين ١٨-١٩م، ونتيجةً لفشل محاولات تجديد المؤسَّسات من الدَّاخل وِفقًا للثَّوابت الإسلاميَّة لجأ المصلحون إلى الحل الأسهل وهو استيراد النَّماذج الأوربيَّة.

ومن الاستنتاجات النَّي توصَّلت إليها الدِّراسة، بخصوص **مؤسَّسات الحُكمِ في الدَّولة العثمانيَّة بين مرحلة الإصلاحات والتنظيمات (الصدارة العظمى أنموذجا)**:

أنَّ **السُّلطان والسَّراي العثماني** خلال القرن التاسع عشر الميلادي ومع اتِّساع الأجهزة البيروقراطيَّة، فَقَدَ بعض وظائفه حتى أصبح في الدَّرجة الثَّانية بعد الصَّدارة، خاصَّةً خلال عهد التَّنظيمات (١٨٣٩-١٨٧٦م)، لكنَّه عاد كمركزٍ للإدارة واتِّخاذ القرارات عهد السُّلطان عبد الحميد الثَّاني (١٨٧٦-١٩٠٨م)، وصار يمثل السُّلطة في مواجهة الباب العالي، بل ويُسيطر عليه.

كان إصلاح المؤسَّسة العسكريَّة خلال نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ضرورةً، وتعتبر معاهدة "كوتشوك كاينارتشي" سنة ١٧٧٤م، بداية لأزمةٍ داخليَّةٍ خطيرةٍ فتحت النِّقاش واسعًا حول مستقبل السَّلطنة، وإن اختلفت التَّوصيات المتعلِّقة بالإصلاحات العسكريَّة فإنها أجمعت على ضرورة استخدام الخبرات الأوربيَّة، ويعتبر سليم الثَّالث رائد الإصلاح في القرن التاسع عشر الميلادي، كما جرت سنة ١٨٢٦م محاولة إعادة تنظيم المؤسَّسة العسكريَّة على يد السُّلطان محمود الثَّاني (١٨٠٨-١٨٣٩م)، وفي عهد السُّلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م) اعتمد قانون ١٨٦٩م، وتطوَّرت الدَّولة العثمانيَّة من سيطرةٍ مركزيَّةٍ مباشرةٍ على رعاياها إلى حالةٍ مُتوسِّطةٍ من السَّيطرة المشتركة بين المركز والأطراف، ونجحت بذلك التَّنظيمات في إنشاء جيشٍ عثمانيٍّ حديثٍ، أَتَاحَ توسيع السُّلطة المركزيَّة للدَّولة، لكنَّه لم يستطع الصُّمُود أمام التَّحديات الخارجيَّة، كما جرت العديد من الإصلاحات أواخر العهد الحميدي، كان نهايتها الفشل لانشغال قيادات المؤسَّسة العسكريَّة بأمور السِّياسة والانقلاب على السُّلطان.

تعرَّضت **المؤسَّسة الدينيَّة** خلال القرن التاسع عشر الميلادي لإعادة هيكلةٍ تَرَاجَعَ من خلالها منصب شيخ الإسلام، نتيجةً لظهور المؤسَّسات الجديدة المنظَّمة على الطَّريقة الأوربيَّة، ويمكن تقييم أوضاعها ضمن إطارين: تراجع النُّفوذ، وتطوُّر المؤسَّسات الإداريَّة.

دفع تطبيق الإصلاحات خلال القرن التاسع عشر الميلادي إلى تحجيم صلاحيَّات **المؤسسات المحلية في الولايات**، ومضاعفة حجم السُّلطة المركزيَّة، أمَّا الأُسُس الحقيقيَّة للتَّنظيمات البلديَّة فقد جرى وضعها سنة ١٨٧٦م، وكان ظهور البلديات العثمانيَّة كمؤسَّسات محليَّة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، في فترة اكتساح النِّظام المركزي السُّلطوي وكانت امتدادًا له.

أمَّا **مؤسَّسة الصَّدارة العُظمى**، فقد تنازعها خلال القرن التاسع عشر الميلادي تياران: تيار الإصلاح اللِّيبرالي من جهةٍ، وتيار الأصالة والمحافظين، الذين دافعوا أمام حركة التَّغيير والتَّغريب، لكنه ورغم الاستجابة القويَّة لهم من قطاعات الأمَّة المختلفة، لم يكن لهم نفوذُ وسلطةُ النُّخبة العثمانيَّة المثقَّفة ثقافةً غربيَّةً في أوساط الحكم.

إداريا تميَّز **الباب العالي** بأنه تنظيمٌ دائم التَّغير والتَّطوُّر، وكان عهد التَّنظيمات تقريبًا هو الفترة التي ظهرت فيها النَّظارات (الوزارات)، وبداية الاختصاص في الحكومة المركزيَّة (الصَّدارة)، حيث تمتَّع الباب العالي سبعينات القرن التاسع عشر الميلادي، بسلسلةٍ كاملةٍ من الإدارات الوزاريَّة تشمل قطاعات جدُّ متباينةٍ كالشُّؤون الخارجيَّة، الداخليَّة، العدل، الماليَّة الأوقاف الخيريَّة، التِّجارة، الزِّراعة والأشغال العموميَّة.

ظهر خلال القرن التاسع عشر الميلادي العديد من الصُّدور العظام في الباب العالي، لعلَّ أبرزهم الصَّدر الأعظم مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠-١٨٥٨م)، إضافةً إلى

قادة حركة التَّنظيمات الآخرين-محمد أمين على باشا (١٨١٥-١٨٧١م)، ومدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٤م)، وفي جميع الحالات التقى هؤلاء جميعًا في إيمانهم بضرورة الإصلاح، الذي بذلوا فيه كُلَّ ما في وُسعِهِم لإرساء قواعده عبر مؤسَّسات "الباب العالي" لا "القصر"، وكان نجاحهم يمرُّ عبر معالجة المشكلات الدَّاخليَّة، ومراعاة المشاكل الإقليميَّة، وأكثر من هذا انفتاحهم على الغرب.

تحقَّق زمن الضَّعف والتَّراجع والهزيمة، حُلُمُ الدولة العثمانية بالانضمام لمجتمع الدُّول الأوربيَّة بعد حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م، وتأكَّد اتجاه الدَّولة نحو تغريب المؤسَّسات والمجتمع بعد صدور مرسوم التَّنظيمات الثَّاني "خط همايون" سنة ١٨٥٦م، والذي حقَّقَ مرَّةً أخرى إصلاحات داخليَّةٍ لكن وِفقَ وَصَفَات خارجيَّةٍ، وكان للصُّدور العظام أقطاب رجال التَّنظيمات (رشيد، عالي وفؤاد باشا) دورٌ هامٌّ في إصدار المرسومين الأوَّل والثَّاني وانخدعت الدَّولة العثمانيَّة بمنحها امتيازين هُما: "التعهُّد بضمان استقلال الدَّولة العليَّة وسلامتها"، وهو المبدأ نفسه الذي سُلخت بموجبه العديد من ولاياتها ومقاطعاتها، و"الاتفاق على جعل الدَّولة العليَّة دولةً أوربيَّةً وقُبُولِهَا في المجتمع الأوربي"، ولم تَرَ الدَّولة فائدةً لهذا الامتياز، بل كانت نتيجته مزيدًا من التَّدخُّلات في شُؤون الدَّولة، بعد ازدياد ونمو ظاهرة تمرُّد القوميَّات والأقليَّات، وبالتَّالي فقد مثَّل المرسومان الخطوة الأولى والأساس في برنامج تفكيك الدَّولة العثمانيَّة.

يرى البعض أنَّ **حركة الإصلاح والتَّنظيمات** التي أقدم عليها الصُّدور العظام كانت أحد أهمِّ أسباب هدم الدَّولة العثمانيَّة، بيد أبنائها وباسم الإصلاح، في حين يرى آخرون أنَّها حقَّقت تطوُّرًا ملمُوسًا رغم مساوئها، حيث سعت لإقرار العلاقة بين الدَّولة ورعاياها، على أساسٍ جديدٍ قِوامُهُ اشتراك الشَّعب، وهيمنته على أمور الدَّولة لكن استمرار ثورات الشُّعوب المسيحية في البلقان، واستمرار الضَّغط الأوربي على الدَّولة وولاياتها، صرفها عن التَّفكير في الأمور الإصلاحيَّة إلى الدِّفاع عن ولاياتها المهدَّدة بالاحتلال الأجنبي، وهذا يوضِّح أنَّ التَّنظيمات العثمانيَّة التي تزعَّمتها مؤسَّسة الصَّدارة كانت تحت تأثير دافعين أساسيين، الأوَّل: اقتناع الصُّدور العِظَام بضرورة إصلاح الدَّولة، والثاني: محاولة الحدُّ من التَّدخُّل الأجنبي تحت شعار إصلاح أحوال الرَّعايا المسيحيِّين.

في العهد الحميدي بوجهٍ خاصٍّ لم يكن "الباب العالي" إلَّا دائرةً رسميَّةً متخصِّصةً، تقوم على إدارة الإجراءات البيروقراطيَّة أكثر من كَونِهِ جهازًا يضطلع بالقرارات الخطيرة، وقضت الدَّولة نصف القرن الأخير من عمرها بحكمٍ فرديٍّ دستوريٍّ، حيث شهدت السَّنوات الأولى من حكم السُّلطان عبد الحميد الثَّاني إثارة الشكِّ حول المبادئ التي استندت عليها دبلوماسيَّة مرحلة التَّنظيمات، وبالتالي فَقَدَ الباب العالي سيطرته على آلية اتِّخاذ القرار والتَّنفيذ، وتحوَّل الصَّدر الأعظم ورجال الباب العالي إلى إطارات تنفيذ أعمالٍ، مع إمكانيَّة التَّأثير على القرارات أحيانًا.

آفاق الدراسة

لا نَدَّعِي أنَّ دراستنا قد استنفذت كل قضايا وتطوُّرات مؤسَّسة الصَّدارة العظمى في ظل حركة الإصلاح والتَّنظيمات في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، بل يمكن أن تفتح النتائج المتوصَّل إليها مزيدًا من الآفاق لأبحاث جامعية أخرى من زوايا مختلفة، حيث أن لحركة إصلاح مؤسَّسات الحكم تاريخاً طويلاً وحاضراً مستمرا، وإخفاق الدَّولة العثمانيَّة في إصلاح مؤسَّساتها في القرن التاسع عشر الميلادي، والذي كان مُؤَهِّلاً منه أن يَحُلَّ "المسألة الشَّرقيَّة"، كان أحد أبرز أسباب تفكُّكِ وزوالِها الدَّولة، وما يُخشى منه هو أن يُشكِّل إخفاق الإصلاحات في دولنا اليوم، في ظلِّ التَّحديات الخارجيَّة، وعدم إصلاح مؤسَّسات الحُكمِ من الدَّاخل، وحلِّ مسائل الثَّقافة والهويَّة سبباً في الانكماش والتفكُّكِ، وإن واجهت مسيرة الإصلاح مصاعب موضوعيَّةً، فهي تظلُّ ضرورية لمواكبة تطوُّر الدُّول الحديثة، ومعياراً لِحُسنِ أدائها وتخلِّيها التَّدريجي عن الاستبداد السُّلطوي المتوارث، فالدُّول التي أجادت توجيه عمليات الإصلاح في مختلف المراحل هي وحدها التي حقَّقت ثوراتٍ اجتماعيَّةٍ حقيقيَّةٍ وموضوعيَّةٍ.